

إبراهيم نافع

الكعكة لا بد من زيادة حجمها



obeikandi.com



سئلتُ كثيراً في الفترة الأخيرة : ما هو موقف الاقتصاد المصري ؟ والإجابة عن هذا السؤال في حد ذاتها عسيرة ؛ فليس من الممكن بطبيعة الحال القول في كلمات مقتضبة إن الموقف الاقتصادي طيب . . أو إن الموقف الاقتصادي سيئ . . فكلما الرَدِّينَ لهما ما يفسرهما . . والحديث فيهما يحتاج إلى جلسات للشرح ، ولا يمكن أن توفيهما حقهما جلسة ليل .

إن الاقتصاد المصري مرَّ بمراحل عدَّة ، ظهر في بعضها عناصر قوة كبيرة ، وظهر في بعضها الآخر ملامح التعب والإرهاق . فإذا كان الاقتصاد المصري قد بدأ في الخمسينيات يخطو خطوات التمصير ووجود الذات ، فإنه قد بدأ في أواخر الخمسينيات ينفذ أول خطة صناعية ، ثم بدأ في أول الستينيات ينفذ أول خطة خمسية كاملة في مصر كانت نتيجتها - بحق - عظيمة ، إذ زاد معدل التنمية حوالى  $\frac{3}{4}\%$  في المتوسط ، وذلك بالرغم من أن هذه الخطة قد واجهت عقبات كبيرة سواء في اختيار بعض المشروعات أو عدم التوازن في تكامل القطاعات من جهة ، وبحرب اليمن من جهة أخرى ؛ وكانت النتيجة الحتمية ظهور عوامل التضخم التي بدأت تضغط بشدة على الموقف الاقتصادي في مصر ، وكان من

نتيجته أيضاً اللجوء إلى سياسة الانكماش في عامي ٦٥ و ١٩٦٦ .  
 وجاء عام ١٩٦٧ بالهزيمة العسكرية التي تركت بصماتها المركزة على الاقتصاد  
 المصري :

- إغلاق قناة السويس وفقدان حصيلتها بالعملات الأجنبية .
- فقدان الموارد الاقتصادية لمنطقة من أغنى مناطق مصر الصناعية والزراعية  
 والملاحية في بورسعيد والسويس والإسماعيلية .
- تهجير أكثر من مليون مواطن إلى قرى مصر والأعباء الاجتماعية التي كان  
 على الحكومة مواجهتها .
- إنفاق عسكري لإعادة بناء جيش بأكمله .

كان نتيجة ذلك باختصار :

- ١ - خفض الاستثمارات لمشروعات التنمية ، وبالتالي انخفاض الزيادة في  
 معدل التنمية حتى أصبحت بالكاد توازي الزيادة في السكان أو عدد البشر الذي  
 يزيد كل عام .
  - ٢ - التضحية ببعض المرافق الأساسية كالطرق والمجاري والمياه والتليفونات  
 وبعض الخدمات الأخرى .
  - ٣ - أصبحت بعض القطاعات في الدولة لا تعمل بكامل طاقتها وبخاصة  
 في الصناعة التي وصلت الطاقات العاطلة فيها إلى ٣٠٪ ، وكذلك الزراعة وقطاع  
 الأدوية .
- ومع ذلك ، وبكل هذه الظروف ، وبالإضافة إلى أخطاء كثيرة أخرى يمكن  
 اعتبارها كعامل هدم كبيرة في الاقتصاد المصري ليس هنا مجال تحليلها - أمكن  
 أن يثبت الاقتصاد المصري ، وأن يوفر إنتاجاً صناعياً وزراعياً ما كنا نقدر على  
 استيراده من الخارج مهما كانت الظروف .
- وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكان في حساباتها الموقف الاقتصادي

الصعب الذى كان ينتظر مصر فى عام ١٩٧٤ ، فى نواحي النقد الأجنبى والنقد المحلى أيضاً .

وفى أول أسبوع لحرب أكتوبر توّلت دول البترول العربية تمويل ميزانية النقد الأجنبى المصرى بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار ، ساعدت على تمويل بعض النفقات العسكرية ، ووفّرت فى الوقت نفسه بعض الأرصدة التى يحتاج إليها استيراد بعض السلع الضرورية الأخرى .

وبعد انتصارات أكتوبر ووجهت الحكومة بمتغيرات رئيسية داخل مصر وفى المنطقة العربية وفى العالم الخارجى .

### داخل مصر

- الانتصار العسكرى على إسرائيل فى حرب أكتوبر لا يعتبر حلّاً نهائياً  
فما زال العدو يحتلّ أراضى مصرية من ناحية ؛ كما أنه لا يعتبر حلّاً نهائياً للقضية الفلسطينية ، وبالتالي فإن الاستعداد العسكرى لا بد أن يستمر . وبأقصى طاقة .  
وبالتالى أيضاً فإن الإنفاق العسكرى كما هو عليه وزيادة .

- اعتبار منطقة القناة من العمق المصرى ، ولذلك فلا بد من البدء فى عمليات التعمير . . . وبالتالي إعادة أهالى المنطقة إلى مدنهم . . . كما أن عودة الأهالى إلى المنطقة يحتاج إلى تشغيلهم للاستفادة من الإنتاج فى هذه المنطقة . . . ذلك أيضاً يحتاج إلى اعتمادات أقلها المائة مليون جنيه التى اعتمدت للتعمير .

- إن تدهور بعض المرافق والخدمات الأساسية التى ذكرناها قد ظهر بصورة واضحة ، فى الوقت الذى وصل صبر الناس فيه إلى درجة التشبع .

- إن ارتفاع أسعار البترول ٤ مرات ، والتضخم الاقتصادى فى دول العالم الغربى ، قد أثرا فى الأسعار العالمية فى جميع السلع التى تستوردها مصر تقريباً .  
ومصر حتى الآن لا تعتبر دولة بترولية ، فلم تستفد من ارتفاع الأسعار بصورة مباشرة من جهة ، وتأثرت بارتفاع أسعار السلع الأخرى من جهة أخرى ، فارتفعت قيمة وارداتها فى العام الحالى إلى ١٢٠٠ مليون جنيه فى الوقت الذى وصلت قيمة صادراتها

إلى ٦٠٠ مليون جنيه ، أى بعجز فى الميزان التجارى يبلغ ٦٠٠ مليون جنيه ، مما يشكل عبئاً مالياً سواء عن طريق القروض أو التسهيلات الائتمانية من العالم الخارجى التى تدفع منها مصر أقساطاً سنوية بالإضافة إلى الفوائد .

### فى المنطقة العربية

إن القرار الكبير باستخدام سلاح البترول فى المعركة العربية ، بوقف توريده عن بعض الدول ، ثم الزيادات المتتالية فى أسعاره ، قد خلق مورداً هائلاً من العملات الحرة لدى الدول العربية المنتجة للبترول . وهذا العائد يكفى الاحتياجات الداخلية للدول المنتجة ، سواء فى عمليات التعمير أو التنمية ، كما يكفى لتكوين احتياطات هائلة للسنوات المقبلة . وإن ما نخشاه هو أن الفائض بعد ذلك سيكون حتماً عبئاً على هذه الدول . ولا نقول فقط إن هذا الفائض يمكن استيعابه فى مصر ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة والإمكانيات البشرية الهائلة ، وإنما نقول إنه يمكن استخدامه فى المنطقة العربية جميعها ، ففيها الأراضي الزراعية غير المستخدمة ، وبها يمكن إقامة الصناعات الهائلة المتكاملة . وهذه تغير التنمية العربية وتفيد الشعب العربى بصفة عامة ، سواء فى اليمن أو فى سوريا أو فى السودان أو فى مصر . كما أنها تخلق عائداً ثابتاً للدول المنتجة للبترول ينفعها إذا ما نصب الخام الموجود فى الأرض .

### فى العالم الخارجى

ظهرت بعد حرب أكتوبر القدرة الاقتصادية الجديدة للعالم العربى ، بما يملك من سلاح البترول من جهة ، وبما يمتلكه من عوائد البترول الضخمة من جهة أخرى . كما أن حرب أكتوبر أظهرت أيضاً الدور الرئيسى لمصر فى المنطقة العربية ، وأنه يمكن عن طريق التعامل معها الوصول إلى الدول العربية الأخرى . وصحيح أن العالم الغربى لن يهدأ حتى يجد حلاً لاستقطاب الموارد التى حصلت عليها دول البترول ، أو لإيجاد بعض الحلول أو القيود على الثروات العربية التى

تتحرك من بنك إلى بنك أو من دولة إلى دولة وراء فائدة أكبر . كما أنه صحيح أيضاً أن هذه الدول رفعت أسعار منتجاتها .

أين نحن الآن ؟

- ١ - أمامنا جميع المشاكل الداخلية التي ذكرناها .
- ٢ - وأمامنا المتغيرات في المنطقة العربية وفي العالم الخارجي .

ومن أين نبدأ ؟

هناك مشروعات قطعت شوطاً كبيراً في التنفيذ لا بد من استكمالها وتشغيلها ، للاستفادة بالأموال التي صرفت عليها ، وهناك مشروعات التعمير ، وهناك الطاقات العاطلة التي يمكن بإعادة تشغيلها إضافة بضع مئات من ملايين الجنيهات . لذلك تم التفكير في إعداد خطة انتقالية تنتهي في آخر عام ١٩٧٥ لالتهاء من تحقيق هذه الأهداف عبوراً إلى خطة شاملة جديدة تعيد إلى مصر شبابها .

ما هو المستقبل ؟

أفكر في مستقبل الاقتصاد المصري بعد حرب أكتوبر من الموقف الصعب وليس من الموقف الوردى ، من موقف العمل وليس من موقف اللامبالاة .  
ستبدأ مصر في عام ١٩٧٥ ، بقيمة الواردات التي تحتاج إليها للسلع التموينية الضرورية وللمواد الخام اللازمة لتشغيل الطاقات والآلات للمشروعات الجديدة تبلغ ١٨٤٢ مليون جنيه ، بقيمة حصيلة الصادرات المصرية ٦٤٢ مليون جنيه ، أى بعجز في الميزان التجارى يبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه ، رقم ضخم . . يحتاج إلى مجهود أضخم .

هل هو مستحيل ؟

الرد بدون تردد : لا .

وهذه هي الحقائق :

- إن الانتصار العسكرى فى أكتوبر عامل اقتصادى حاسم . وإنه إذا تم الوصول إلى حل نهائى فى جنيف ، كان معنى ذلك إعادة فتح قناة السويس ومواردها لن تقل بأى حال من الأحوال عن ٢٥٠ مليون جنيه عملة صعبة .
- إن خفض الإنفاق العسكرى سيؤثر ولا شك ، بالرغم من أن مصر لا بد أن تحتفظ بجيش قوى على أعلى مستوى تكنولوجى حمايةً لأمنها واقتصادها القومى .
- هناك خط الأنابيب الذى يجرى تنفيذه وموارده مضمونة .
- إن الزيادة فى الإنتاج التى ستحققها إعادة تشغيل الطاقات العاطلة ستمكّننا من أن نصدر جزءاً منها ، ولا سيما أن قيمة هذا الإنتاج تصل إلى حوالى ٦٠٠ مليون جنيه .
- إن مصر لم تحصل بعد على نصيبها من السياحة الدولية . وذلك يرجع إلى حالة الخوف السائدة قبل حرب أكتوبر من جهة ، وعدم استعداد فنادقنا من جهة أخرى . وإن عودة الاطمئنان إلى مصر ، وسياستها الثابتة ، مع الاهتمام باقتصاديات السياحة ، وزيادة الفنادق التى بدئ فى إنشائها ، ستزيد من دخل السياحة .
- إن البترول موجود فى مصر ، والدلائل مشجعة ، وإن بعض الحقول الغنية التى قد تكتشف يمكن أن تقلب الصورة تماماً .
- الاستفادة من القروض المتاحة ، وبخاصة تلك التى تمّ الاتفاق عليها بعد حرب أكتوبر ، يمكن أن تعطى نتائجها سريعاً ، كما أن المعونات والتسهيلات ذات الشروط السهلة التى بدأت تظهر فى الأفق ، أو تصل بالفعل ، ستسهل بعض الصعوبات .
- إنه مع الاستفادة بما ذكرناه من متغيرات إقليمية ودولية ، سيتمكن ضمان تدفق بعض الأموال العربية إلى مصر ، وضمان الخبرة الفنية والتكنولوجيا

الحديثة من العالم الخارجى . وذلك بطبيعة الحال يحتاج إلى خطة واضحة يظهر فيها : المشروعات المحددة التى ستقوم بتنفيذها الحكومة والقطاع العام ، أو المشروعات المشتركة بين القطاع العام والمستثمر الأجنبى ، أو القطاع العام والقطاع الخاص المصرى ، أو القطاع الخاص المصرى وحده ، أو القطاع الخاص المصرى مع القطاع الخاص الأجنبى .

بذلك يبدأ العمل فى جميع القطاعات ، وتبدأ انطلاقا اقتصادية اجتماعية لا مكان فيها لمنفرد أو لمصفق ، فالازدهار لا يأتى طواعية لشعب شاك أو باك ، وإنما يأتى عن عمل طويل شاق متواصل يؤتى ثماره لشعب بأكمله . فالموارد الإضافية هى وحدها التى يمكن إعادة توزيعها كأجور ، أو فى إنشاء مشروعات جديدة تضيف عمالة جديدة ، أو يمكن عن طريقها تحسين الخدمات . وإلا فستكون النتيجة بصفة عامة أصغر من توزيعها على مجموعة أكبر .